



OIC/CFM-47/2020/S&T/RES/FINAL

قرارات

العلوم والتكنولوجيا والابتكار والتعليم العالي وقطاعات الصحة والمياه
والبيئة

مقدمة إلى

الدورة السابعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية
(دورة: متحدون ضد الإرهاب من أجل السلام والتنمية)

نيامي، جمهورية النيجر

27-28 نوفمبر 2020

فهرس

رقم الصفحة	الموضوع	رقم
3	القرار رقم 1/47-ع ت بشأن قضايا العلوم والتكنولوجيا	1
6	القرار رقم 2/47-ع ت بشأن قضايا التعليم العالي	2
9	القرار رقم 3/47-ع ت بشأن قضايا الصحة	3
15	القرار رقم 4/47-ع ت بشأن قضايا البيئة	4
17	القرار رقم 5/47-ع ت بشأن القضايا المتعلقة بموارد المياه	5
21	القرار رقم 6/47-ع ت بشأن أنشطة اللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي (كومستيك)	6
23	القرار رقم 7/47-ع ت بشأن أنشطة جامعات منظمة التعاون الإسلامي	7
28	القرار رقم 8/47-ع ت بشأن أنشطة مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي العاملة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والتعليم العالي والصحة والبيئة	8
33	القرار رقم 9/47-ع ت بشأن توحيد جهود مكافحة عواصف الرمال والغبار في بعض الدول الأعضاء	9
36	القرار رقم 10/47-ع ت بشأن موقع سيمي بالاتينسك للتجارب النووية سابقاً واليوم العالمي لمناهضة التجارب النووية وإعادة تأهيل منطقة بحر الآرال	10
38	القرار رقم 11/47-ع ت بشأن إحياء الذكرى 1150 لميلاد أبي نصر الفارابي	11

القرار رقم ٤٧/١-ع ت

بشأن

قضايا العلوم والتكنولوجيا والابتكار

إن مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته السابعة والأربعين (دوره: متحدون ضد الإرهاب من أجل السلم والتنمية) في نيامي بجمهورية النيجر، يومي 12 و13 ربيع الثاني 1442هـ (الموافق: 27-28 نوفمبر 2020)؛

إذ يشير إلى رؤية منظمة التعاون الإسلامي للعلوم والتكنولوجيا ١٤٤١هـ التي اعتمدتها مؤتمر القمة الإسلامية في دورته العاشرة التي عقدت في بوترجايا بมาлиزيا في أكتوبر عام ٢٠٠٣، ووثيقة "منظمة التعاون الإسلامي ٢٠٢٥: برنامج العمل" التي اعتمدتها مؤتمر القمة الإسلامية في دورته الثالثة عشرة التي عقدت في إسطنبول بالجمهورية التركية يومي ١٤ و ١٥ أبريل ٢٠١٦؛ وبرنامج منظمة التعاون الإسلامي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار-٢٠٢٦، الذي اعتمدته قمة منظمة التعاون الإسلامي الأولى حول العلوم والتكنولوجيا التي عقدت في أستانة بجمهورية كازاخستان يومي ١٠ و ١١ سبتمبر ٢٠١٧؛

وإذ يستذكر القرارات ذات الصلة الصادرة عن الدورات السابقة لمجلس وزراء الخارجية، بما فيها القرار: رقم ١/٤٦-ع ت بشأن قضايا العلوم والتكنولوجيا الصادر عن الدورة السادسة والأربعين للمجلس، التي عُقدت في أبو ظبي بالإمارات العربية المتحدة يومي ١ و ٢ مارس ٢٠١٩؛

وإذ يشير إلى البيان الخاتمي الصادر عن الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامية التي عقدت في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية يوم ٣١ مايو ٢٠١٩؛

وإذ يستذكر كذلك إعلان أستانة الذي صدر عن قمة منظمة التعاون الإسلامي الأولى حول العلوم والتكنولوجيا التي عقدت في أستانة يومي ١٠ و ١١ سبتمبر ٢٠١٧، والبيان الخاتمي للدورة الثالثة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي التي عقدت في إسطنبول يومي ١٤ و ١٥ أبريل ٢٠١٦؛

وإذ يأخذ علمًا بالاجتماع الأول للجنة التوجيهية المؤلفة من مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي وبرئاسة اللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي، من أجل تنفيذ "برنامج عمل المنظمة للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ٢٠٢٦" والذي انعقد يومي ١٨ و ١٩ مارس ٢٠١٩ واعتمد خطة العمل المفصلة للنهوض بالنشاطات التنفيذية؛

وإذ يأخذ علمًا كذلك بمقترح فخامة السيد نور سلطان نزاربايف، الرئيس الأول لجمهورية كازاخستان، بإنشاء منصة منظمة التعاون الإسلامي-15 للحوار بشأن العلوم والتكنولوجيا الذي يتكون من دول أعضاء في المنظمة رائدة في مجالات العلوم والتكنولوجيا وفي غيرها من المجالات الأخرى ذات الصلة؛

وإذ يعرب عن تقديره لانعقاد اجتماع لتقديم الأفكار حول منصة منظمة التعاون الإسلامي-15 للحوار بشأن العلوم والتكنولوجيا في ألماتي بكازاخستان يوم 19 نوفمبر 2019؛

وإذ يشيد بجهود اللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي (كومستيك) وبالأنشطة والبرامج التي تنفذها كل من المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسسكو)، ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز سيسريك)، وأكاديمية العالم الإسلامي للعلوم، والبنك الإسلامي للتنمية، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، في مجال تطوير العلوم والتكنولوجيا والابتكار وتعزيزها في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يقر بأهمية تطوير العلوم والتكنولوجيا والابتكار من جانب الدول الأعضاء في تحقيق الأهداف الواردة في وثيقة "منظمة التعاون الإسلامي 2025: برنامج العمل" والأهداف المسطرة في برنامج منظمة التعاون الإسلامي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار 2026 وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة؛

وبعد الاطلاع على تقرير الأمين العام عن قطاعات العلوم والتكنولوجيا والتعليم العالي والصحة والموارد المائية والبيئة (الوثيقة رقم: OIC/47-CFM/2020/ST/SG-REP)؛

1. يقر بأن العلوم والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تعتبر عامل حيوي لتحقيق الأهداف الإنمائية المتبقية عليها دولاً، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة والأهداف المسطرة في وثيقة "منظمة التعاون الإسلامي 2025: برنامج العمل"؛

2. يدعو الدول الأعضاء في المنظمة ومؤسساتها ذات الصلة إلى اتخاذ ما يلزم من تدابير للتنفيذ العملي للتوصيات الواردة في "برنامج منظمة التعاون الإسلامي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار 2026"، وذلك من خلال سلسلة مركزة من المبادرات والبرامج ودعم برامج البحث التعاونية بشكل فاعل.

3. يشجع الدول الأعضاء المهمة على العمل سوية في تطوير "مشاريع علمية ضخمة" متعددة التخصصات من حيث طبيعتها ومحوها، وعلى النحو الوارد في "برنامج منظمة التعاون الإسلامي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار 2026"؛

4. يطلب من الأمين العام تنظيم اجتماع استعراضي رفيع المستوى حول تنفيذ "برنامج منظمة التعاون الإسلامي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار 2026" وإشراك الدول الأعضاء وجميع المؤسسات والأجهزة ذات الصلة التابعة للمنظمة، وذلك بغرض تقييم التقدم المحرز في تنفيذ البرامج والنشاطات التي تروم تحقيق الأهداف والمقاصد المقررة في البرنامج المذكور.
5. يشيد بالأمانة العامة للمنظمة على تنظيمها الناجح "للاجتماع الأول لمنظمة التعاون الإسلامي حول تحدي الروبوتات" بالتعاون مع الكومستيك في طشقند بأوزبكستان من 28 إلى 31 أكتوبر 2019، ويدعو الأمانة العامة إلى تنظيم مسابقات مماثلة في مجالات علمية أخرى بالتعاون مع الدول الأعضاء المهمة والمؤسسات ذات الصلة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي بشكل منتظم.
6. يدعو الكومستيك إلى العمل مع حكومة كازاخستان والأمانة العامة للمنظمة من أجل تنظيم اجتماعات منصة منظمة التعاون الإسلامي-15 للحوار، وذلك عملاً بالتوصية الصادرة عن اجتماع طارح الأفكار الذي عُقد في ألماتي بكازاخستان يوم 19 نوفمبر 2019؛
7. يشدد على الدور المركزي الذي تضطلع به الحكومات، وبمساهمات فعالة من الجهات المعنية من القطاعين العام والخاص والمؤسسات البحثية، في خلق ودعم البيئة المواتية للابتكار وريادة الأعمال والنهوض بالعلوم والتكنولوجيا والهندسة بما يتوافق مع الأولويات الوطنية.
8. يدعو جميع مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة إلى تنسيق برامجها وأنشطتها مع كومستيك بهدف تحقيق التأزرر والتكامل في السعي لتحقيق الأهداف المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار المنصوص عليها في "برنامج منظمة التعاون الإسلامي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار 2026".
9. يطلب من الأمين العام رفع تقرير عن تنفيذ هذه التوصيات إلى الدورة المقبلة لمجلس وزراء الخارجية.

* * * * *

القرار رقم ٤٧/٢-ع ت

بشأن

قضايا التعليم العالي

إن مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته السابعة والأربعين (دوره: متحدون ضد الإرهاب من أجل السلم والتنمية) في نيامي بجمهورية النيجر، يومي ١٣ و ١٤ ربى الثاني ١٤٤٢هـ (الموافق: ٢٨-٢٧ نوفمبر ٢٠٢٠)؛

إذ يشير إلى القرارات ذات الصلة الصادرة عن الدورات السابقة لمجلس وزراء الخارجية، بما فيها القرار رقم: ٤٦/٢-ع ت بشأن قضايا التعليم العالي الصادر عن الدورة السادسة والأربعين للمجلس التي عقدت في أبو ظبي بالإمارات العربية المتحدة يومي ١ و ٢ مارس ٢٠١٩؛

وإذ يستذكر برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي ٢٠٢٥ الذي اعتمدته الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامية التي عقدت في إسطنبول بالجمهورية التركية يومي ١٤ و ١٥ أبريل ٢٠١٦؛ "وبناءً على برنامج منظمة التعاون الإسلامي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار-٢٠٢٦"، الذي اعتمدته قمة منظمة التعاون الإسلامي الأولى حول العلوم والتكنولوجيا التي عقدت في أستانة بجمهورية كازاخستان، يومي ١٠ و ١١ سبتمبر ٢٠١٧؛

وإذ يشير إلى البيان الخاتمي الصادر عن الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامية التي عقدت في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية يوم ٣١ مايو ٢٠١٩؛

وإذ يأخذ علما بالقرارات والمقررات التي صدرت عن دورات المؤتمر الإسلامي لوزراء التعليم العالي والبحث العلمي، بما فيها تلك الصادرة عن الدورة الثامنة للمؤتمر الإسلامي لوزراء التعليم العالي والبحث العلمي التي انعقدت في باماcko بجمهورية مالي يومي ١٤ و ١٥ نوفمبر ٢٠١٦؛

وإذ يقر بإسهامات الجامعات الحكومية والخاصة من الدول الأعضاء في برنامج التبادل التعليمي لمنظمة التعاون الإسلامي، حيث قدمت في إطاره منحاً دراسية لمستوى البكالوريوس والماجستير والدكتوراه وما بعد الدكتوراه للطلبة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يشير، مع التقدير، إلى مساهمات جامعات منظمة التعاون الإسلامي المنتسبة والمترتبة، وهي الجامعة الإسلامية للتكنولوجيا في دكا بنغلاديش، والجامعة الإسلامية في أوغندا، والجامعة الإسلامية في النيجر، والجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا، في مجال تعزيز التعليم العالي والبحث والتطوير؛

وبعد الاطلاع على تقرير الأمين العام عن العلوم والتكنولوجيا والابتكار والتعليم العالي وقطاعات الصحة والمياه والبيئة (الوثيقة رقم: REP/47-CFM/2020/ST/SG):

- 1) يدعوا مجدداً الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ومؤسساتها ذات الصلة إلى مواصلة وزيادة دعم برامجها وأنشطتها في مجال التعليم العالي، بما في ذلك الجهود الرامية إلى تحسين المناهج الدراسية وهيئات التدريس، والربط الشبكي فيما بين مؤسسات التعليم العالي، وتشجيع مشاريع البحث المشتركة، وترتيبات التعلم عن بعد، وبرامج المنح الدراسية، وبرامج التدريب المهني.
- 2) يشيد بالمنح الدراسية الخاصة بالتعليم العالي التي قدمتها حكومات كل من باكستان وبروناي دار السلام ومصر وعمان وأذربيجان وولاية قبرص التركية المؤسسة.
- 3) يدعوا الدول الأعضاء إلى تشجيع مؤسساتها العامة والخاصة المعنية بالتعليم العالي ومؤسساتها البحثية إلى التعاون الفعال مع منظمة التعاون الإسلامي لزيادة تعزيز وتشجيع برنامج التبادل التعليمي للمنظمة.
- 4) يؤكد الحاجة إلى التنسيق الفعال بين كل من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي والإيسسكو والبنك الإسلامي للتنمية من أجل وضع إطار عام لتعزيز التعليم العالي والنهوض به عن طريق تعزيز التبادلات والمنح الدراسية وتبادل الخبرات والبحوث المشتركة.
- 5) يشجع الدول الأعضاء على إيلاء الأولوية الالزمة لتحسين جودة مؤسسات التعليم العالي، وخاصة منها مؤسسات البحث العلمي، ويدعو الأمانة العامة وغيرها من مؤسسات المنظمة الأخرى ذات الصلة إلى تنظيم اجتماعات دورية تضم الجامعات الرائدة في الدول الأعضاء وذلك بغية تعزيز التعاون فيما بينها دعماً لبرنامج التبادل التربوي والشراكات في مجال البحث وتبادل المعرف والخبرات وأفضل الممارسات.
- 6) يتطلع إلى تنفيذ "مؤشرات الأداء الرئيسية للجامعات في العالم الإسلامي" وذلك وفقاً للقرارات الصادرة عن المؤتمر الإسلامي الثامن لوزراء التعليم العالي والبحث العلمي المنعقد في باماكو بجمهورية مالي يومي 14 و15 نوفمبر 2016.
- 7) يأخذ علماً، مع التقدير بالجهود التي تبذلها مؤسسات المنظمة ذات الصلة لتعزيز التعليم العالي والنهوض به في الدول الأعضاء، بما في ذلك المنح السنوية التي يقدمها صندوق التضامن الإسلامي إلى كل من الجامعة

الإسلامية في أوغندا والجامعة الإسلامية في النيجر، والدعم الذي يقدمه كل من البنك الإسلامي للتنمية والإيسيسكو لجامعات منظمة التعاون الإسلامي ومختلف برامجه.

(8) يؤكد من جديد دعمه لجهود البنك الإسلامي للتنمية وصندوق التضامن الإسلامي والإيسيسكو والأمانة العامة للمنظمة والدول الأعضاء المانحة المهمة من أجل الإسهام في إنشاء جامعة إسلامية دولية في كابول بأفغانستان، ولحشد الموارد المالية لهذا الغرض.

(9) يدعو الأمانة العامة إلى عقد اجتماع لأجهزة التعليم العالي التنظيمية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بالتعاون مع الإيسيسكو من أجل إنشاء منبر للهيئات التنظيمية للتعليم العالي لتحقيق التبادل بين مختلف الأنظمة التي تحكم جامعات الدول الأعضاء، وهو ما يشكل شرطاً لازماً لتسهيل تنقل الطلبة.

(10) يطلب من الأمين العام رفع تقرير عن تنفيذ هذه التوصيات إلى الدورة المقبلة لمجلس وزراء الخارجية.

* * * * *

القرار رقم 47/3-ع ت

بشأن

قضايا الصحة

إن مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته السابعة والأربعين (دوره: متحدون ضد الإرهاب من أجل السلم والتنمية) في نيامي بجمهورية النيجر، يومي 12 و13 ربيع الثاني 1442هـ (الموافق: 27-28 نوفمبر 2020)؛

إذ يستذكر "برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي 2014-2025" الذي اعتمدته الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي التي عقدت في إسطنبول يومي 14 و15 أبريل 2016؛ وبرنامج منظمة التعاون الإسلامي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار 2026، الذي اعتمدته قمة منظمة التعاون الإسلامي الأولى حول العلوم والتكنولوجيا التي عقدت في أستانة يومي 10 و11 سبتمبر 2017؛

وإذ يستذكر كذلك "برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي الاستراتيجي في مجال الصحة للفترة 2014-2023" والذي اعتمد المؤتمر الإسلامي لوزراء الصحة في دورته الرابعة المنعقدة في جاكرتا بإندونيسيا في أكتوبر 2013؛

وإذ يشير إلى البيان الخاتمي الصادر عن الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامية التي عقدت في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية يوم 31 مايو 2019؛

وإذ يشير إلى القرارات ذات الصلة التي اعتمدتها الدورات السابقة المتعاقبة لمجلس وزراء الخارجية، بما فيها القرار رقم: 46/3-ع ت بشأن قضايا الصحة الصادر عن الدورة السادسة والأربعين للمجلس التي عقدت في أبو ظبي بالإمارات العربية المتحدة يومي 1 و2 مارس 2019؛

وإذ يشير كذلك إلى القرارات والمقررات الصادرة عن الدورات المتعاقبة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الصحة، بما فيها تلك الصادرة عن دورته السابعة التي عقدت في أبو ظبي بالإمارات العربية المتحدة من 15 إلى 17 ديسمبر 2019؛

وإذ يأخذ علماً بالمخططات الوطنية والخطوات التي اتخذتها الدول الأعضاء لتعزيز أنظمتها الصحية الوطنية العمومية، بما في ذلك التدابير المتخذة للوقاية من الأمراض ومكافحتها؛

وإذ يقر بأن مشكلة الأمراض المعدية تساهم في إيجاد حلقة مفرغة من المعاناة والفقر والذين يقضى جهود التنمية
الاجتماعية والاقتصادية؛

وإذا يرحب بانعقاد الاجتماع النسوي السادس للفريق الاستشاري الإسلامي للقضاء على شلل الأطفال في القاهرة يوم
4 سبتمبر 2019؛

وإذ يدرك مدى المعاناة الإنسانية الشديدة التي تسببها الأمراض غير السارية، مثل أمراض القلب والشرايين
والسرطانات والأمراض التنفسية المزمنة وداء السكري، وكذا مدى الخطورة التي تشكلها على اقتصادات العديد
من الدول الأعضاء؛

وإذ يرحب بتمديد اتفاقية الترتيبات العملية الموقعة بين كل من منظمة التعاون الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية
والوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال المكافحة الشاملة لداء السرطان في الدول الأعضاء في كل منها لفترة
أخرى مدتها ثلاث سنوات وتمتد إلى غاية يوم 5 أبريل 2022؛

وإذ يعرب عن أسفه إزاء الخسائر المأساوية والفادحة في الأرواح والإصابات والإعاقات الناجمة عن الحالات الطارئة
والكوارث والأزمات بجميع أنواعها؛

وإذ يأخذ علمًا بانعقاد جلسة تطراح الأفكار حول تعزيز الهيئة الطبية لمنظمة التعاون الإسلامي يومي 17 و 18
يوليو 2019 في مقر مركز سيسريك؛

وإذ يشدد على أهمية معالجة نقص الأدوية واللقاحات في العالم، وإذ يلاحظ أن الدول الأعضاء في منظمة التعاون
الإسلامي متخلفة كثيراً في مجال إنتاج اللقاحات، مع أن المنطقة مبتلة بنقشي دائم وانتشار كبير لمختلف
الأمراض التي تم استئصالها في أماكن أخرى؛

وإذ يدرك التقدم الذي أحرزته إندونيسيا لإنشاء مركز التميز حول اللقاحات ومنتجاتها التكنولوجيا الأحيائية؛
وإذ يشيد بحكومة جمهورية إندونيسيا لتنظيمها ورشة عمل للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي حول إدارة
سلسلة التبريد يومي 1 و 2 أكتوبر 2019 في باندونغ بإندونيسيا؛

وإذ يشيد بحكومة ماليزيا لاستضافتها لبرنامج تدريبي حول الترخيص لمجموعة اللقاحات، وذلك خلال الفترة من 21
إلى 23 أكتوبر 2019 في سيلانغور بماليزيا؛

وإذ يشيد كذلك بالدور الذي تضطلع به المؤسسات ذات الصلة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، وخاصة منها البنك
الإسلامي للتنمية والإسيسكو ومركز سيسريك، في تنفيذ البرامج والأنشطة التي تهض بأجندة المنظمة في
الميدان الصحي؛

وإذ يُسجل، مع التقدير، التعاون القائم في الميدان الصحي بين منظمة التعاون الإسلامي والشركاء الدوليين، بما في ذلك منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان والوكالة الدولية للطاقة الذرية والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والمalaria، والتحالف العالمي للقاحات؛

وبعد الاطلاع على تقرير الأمين العام حول قطاعات العلوم والتكنولوجيا والتعليم العالي والصحة والبيئة (الوثيقة رقم:

(OIC/47-CFM/2020/ST/SG.REP

1. يشجع الدول الأعضاء والمؤسسات ذات الصلة التابعة للمنظمة والشركاء الدوليين على النهوض بالتدابير الرامية إلى تسريع التقدم بخصوص جميع الأهداف المرتبطة بالصحة في "برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025" وأهداف التنمية المستدامة وبرنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار حتى عام 2026، وخاصة فيما يتعلق بتعميم إتاحة الحصول على خدمات التحصين والتدخلات الأساسية لتحقيق بقاء الطفل، وخدمات الوقاية والعلاج من المalaria والسل والتي سيتمكن توفيرها من التأثير بشكل كبير على الصحة العامة والتنمية.

2. يؤكد التزامه بتنفيذ برنامج العمل الاستراتيجي لمنظمة التعاون الإسلامي في مجال الصحة للفترة 2014 - 2023 بفعالية وفي الوقت المناسب، ويدعو الدول الأعضاء إلى تنسيق جهودها مع فريق منسقي البلدان الرائدة من أجل تنفيذ الأنشطة الواردة في كل مجال من المجالات المواضيعية الستة التي يشتمل عليها برنامج العمل الاستراتيجي لمنظمة التعاون الإسلامي في مجال الصحة.

3. يدعو الدول الأعضاء إلى تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عن الدورة السابعة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الصحة التي انعقدت في أبو ظبي بالإمارات العربية المتحدة من 15 إلى 17 ديسمبر 2019.

4. يشيد بدعم المملكة العربية السعودية للجهود الدولية من أجل تعزيز الأنظمة الصحية وزيادة الجاهزية في مجال مكافحة الأوبئة وتقسيتها، وذلك من خلال تطبيق الأنظمة الصحية العالمية وجهود مكافحة البكتيريا المقاومة للمنتجات المضادة للجراثيم.

5. يسلم بما تواجهه الدول الأعضاء من تحديات مختلفة في المجال الصحي، ويشدد في هذا الصدد على أهمية نظم الرعاية الصحية الأولية في الدول الأعضاء، ويدعوها إلى تعزيز تعاونها في هذا المضمار.

6. يقر بأن مشكلة الأمراض المعدية تسهم في خلق حلقة مفرغة من المعاناة والفقير على نحو يؤدي إلى تقويض جهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

- .7. يسجل بقلق تباهي تقشى حالات شلل الأطفال ويدعو الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى دعم البلدين اللذين لا يزال هذا الداء متفشياً فيما بينهما، فيما يبذلانه من جهود لوقف انتقاله، ويبحث الفريق الاستشاري الإسلامي على مواصلة العمل على نحو وثيق مع المبادرة العالمية لاستئصال شلل الأطفال ومع الدول الأعضاء والزعماء الدينيين والمجتمعين للمساعدة على معالجة التحديات المرتبطة بالتصورات المجتمعية الخاطئة عن استئصال شلل الأطفال والتطعيمات ومأمونية لقاح شلل الأطفال، والمساعدة على ضمان استفادة كافة الأطفال من التحصين، وخاصة منهم الذين كان يتم إغفالهم باستمرار في عمليات التطعيم.
- .8. يؤكد أهمية دور الزعماء الدينيين والمجتمعين وعلماء المسلمين في تشجيع السلوك الصحي اللائق وتعزيز حصول جميع النساء والأطفال والأسر على خدمات صحية عالية الجودة ولائقة، ويدعو الدول الأعضاء المهمة إلى العمل مع الفريق الاستشاري الإسلامي بما يتماشى مع ولايته التي جرى توسيع نطاقها.
- .9. يشدد على ضرورة تبادل المعلومات بانتظام ويدعو إلى إجراء البحوث للوقاية والعلاج من أمراض الجهاز التنفسى مثل فيروس كورونا.
- .10. يعرب عن قلقه من تباهي تقشى الأمراض غير السارية، ولا سيما أمراض القلب والشرايين والسكري والسرطان وأمراض الرئة المزمنة وما يرتبط بها من مخاطر وأثار اجتماعية واقتصادية على الدول الأعضاء.
- .11. يأخذ علماً، مع القلق، بالعبء المتزايد الذي يشكله مرض السرطان ومحدودية الحصول على العلاج الإشعاعي والخدمات التي تقدم للمصابين بالسرطان بين الدول الأعضاء، ويبحث الدول الأعضاء على دعم جهود الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية والوكالة الدولية للطاقة الذرية الرامية إلى تقديم المساعدة للدول الأعضاء المهمة في برامجها الوطنية لمكافحة السرطان وكذلك دعم إنشاء خدمات العلاج الإشعاعي وتحديثها وتوسيع نطاقها.
- .12. يرحب بإطلاق مبادرة الشراكة لمكافحة سرطانات النساء بين مجموعة البنك الإسلامي للتنمية والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتي ترمي إلى تعزيز سبل الاستفادة من تشخيص وعلاج سرطانات النساء في البلدان المتقدمة والمتوسطة الدخل الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ويدعو الدول الأعضاء المهمة والمؤسسات ذات الصلة التابعة للمنظمة، بما فيها اللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي (كومستيك) إلى الإسهام، قدر الإمكان، في تحقيق الأهداف المحددة في إطار هذه المبادرة، وذلك من خلال المشاركة في توفير التدريب لفائدة إخصائي العلاج الإشعاعي وتقني العلاج الإشعاعي والمتخصصين في العلاج الطبيعي في البلدان المتقدمة والمتوسطة الدخل.

13. يكلف الأمانة العامة للمنظمة بمهمة التنسيق مع الدول الأعضاء المهمة والمؤسسات ذات الصلة التابعة للمنظمة والشركاء الدوليين لتنظيم حلقات دراسية إقليمية رفيعة المستوى حول تعزيز التوعية وبرامج الدعوة حول السرطان لفائدة الدول الأعضاء.

14. يدعو الدول الأعضاء إلى تعزيز التعاون في جهود التخفيف والتي تشمل الجاهزية والاستجابة والتعافي من الحالات الصحية الطارئة والكوارث من خلال تنظيم برامج خاصة ببناء القدرات، لا سيما بالنسبة للدول الأعضاء الأكثر تضرراً من النزوح بسبب النزاعات والأسباب الطبيعية؛ وبخاصة مساعدة دول أفريقيا جنوب الصحراء الأعضاء في المنظمة التي تدمرت أنظمتها الصحية بسبب الأعمال الإرهابية.

15. يؤكد مجدداً التزام الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بمواصلة إيلاء الأولوية القصوى لصحة الأمهات والمواليد والأطفال والمرأهقين في خططها الوطنية ومضاعفة جهودها الرامية إلى إنهاء الوفيات النفايسية ووفيات الأطفال التي يمكن الوقاية منها، وذلك من خلال توفير الحد الأمثل من الوقاية والعلاج والرعاية على أساس المبادئ التوجيهية والمعايير لمنظمة الصحة العالمية ومعاييرها للرعاية قبل الولادة وأثناءها وبعدها ورعاية المواليد والأطفال.

16. يدعو الأمانة العامة إلى التنسيق مع الدول الأعضاء المهمة والكومستيك والمؤسسات ذات الصلة التابعة للمنظمة والشركاء الدوليين من أجل تنظيم ورشة عمل تدريبية حول الرعاية الصحية للأم والطفل لفائدة الأخصائيين الطبيين والمجتمعين في الدول الأعضاء وخاصة بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، في المجالات المتصلة بصحة الأم والمواليد الجدد والأطفال.

17. يشجع الدول الأعضاء على اتخاذ المزيد من التدابير لتطوير الصناعات الوطنية للمستحضرات الصيدلانية لضمان التوفير المناسب للأدوية واللقاحات الأساسية وزيادة تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال إنتاج المستحضرات الصيدلانية، ومنها اللقاحات من أجل تعزيز قدراتها الجماعية.

18. يدعو إلى تعزيز التعاون والربط الشبكي بين الهيئات الوطنية لتنظيم الدواء في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛ ويشجع على التفاعل المنتظم بين الهيئات الوطنية لتنظيم الدواء، بما في ذلك من خلال عقد اجتماع لها مرة واحدة كل سنتين على الأقل بالتناوب مع المؤتمر الإسلامي لوزراء الصحة ووفقاً لخطة عمل منظمة التعاون الإسلامي لتعزيز التعاون فيما بين الهيئات الوطنية لتنظيم الدواء.

19. يأخذ علماً بالتعاون القائم بين أعضاء فريق مصنيعي اللقاحات، ويشجع على إقامة تعاون وثيق في جميع الجوانب المرتبطة بتصنيع اللقاحات من أجل تعزيز الاعتماد على الذات وتوريد وإنتاج اللقاحات بتكلفة مناسبة،

ويدعو الأمانة العامة إلى التنسيق مع الدول الأعضاء المهمة والمؤسسات ذات الصلة التابعة للمنظمة والشركاء الدوليين إلى عقد الاجتماع الرابع لفريق مصنيع اللقاحات عام 2020.

20. يأخذ علماً بال报告 المرحلي حول إنشاء مركز التميز لمنتجات اللقاحات والتكنولوجيا الأحيائية، ويحث الدول الأعضاء في المنظمة على الاستفادة الكاملة من المركز والمساهمة في النهوض به لما فيه صالح الدول الأعضاء.

21. يطلب من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي التنسيق مع الدول الأعضاء المهمة ومؤسسات المنظمة ذات الصلة والشركاء الدوليين لتنظيم برامج لبناء القدرات في مجال إنتاج وتوريد المستحضرات الصيدلانية، بما في ذلك البرامج التدريبية على المراقبة اللاحقة لمرحلة التسويق ونظام اليقظة الدوائية وممارسات التصنيع الجيدة والتكنولوجيا التركيبية.

22. يشيد بالجهود المبذولة من أجل التشغيل الفعلي للبوابة الصحية لمنظمة التعاون الإسلامي، ويدعو الأمانة العامة إلى تنظيم الدورات التدريبية الدورية لمراكز الاتصال من الدول الأعضاء ومؤسسات المنظمة، بالتنسيق مع مركز سيسريك، من أجل ضمان التشغيل التام للبوابة وفي أقرب وقت ممكن.

23. يرحب بالعرض الذي تقدمت به جمهورية المالديف لاستضافة الدورة الثامنة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الصحة عام 2021، ويدعو الدول الأعضاء إلى المشاركة النشطة في المؤتمر.

24. يرحب كذلك بالعرض الذي تقدمت به الجمهورية التركية لاستضافة الاجتماع الثاني لرؤساء السلطات الوطنية من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لتنظيم الدواء في نوفمبر 2020، ويدعو كافة الدول الأعضاء إلى المشاركة على نحو فعال في هذا الاجتماع.

25. يرحب بالعرض الذي تقدمت به جمهورية إندونيسيا لعقد حلقة العمل الافتراضية حول موضوع "تعزيز التعاون في مجال بحوث الأدوية واللقاحات وتصنيعها وإدارتها في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" يومي 9 و10 ديسمبر 2020، ويدعو الدول الأعضاء إلى المشاركة بنشاط في هذه الحلقة.

26. يطلب من الأمين العام إعداد تقرير حول تنفيذ هذه التوصيات ورفعه إلى الدورة القادمة لمجلس وزراء الخارجية.

القرار رقم 47/4-ع ت

بشأن

قضايا البيئة

إن مجلس وزراء الخارجية، المنعقد في دورته السابعة والأربعين (دوره: متحدون ضد الإرهاب من أجل السلم والتنمية) المنعقد في نيامي بجمهورية النيجر، يومي 12 و13 ربيع الثاني 1442هـ (الموافق: 27-28 نوفمبر 2020)؛

إذ يشير إلى الأهداف ذات الصلة بالبيئة الواردة في وثيقة "منظمة التعاون الإسلامي 2025: برنامج العمل"، وإلى إعلان أستانة الذي اعتمدته قمة منظمة التعاون الإسلامي الأولى حول العلوم والتكنولوجيا التي عقدت في أستانة يومي 10 و11 سبتمبر 2017؛

وإذ يستذكر البيان الخاتمي الصادر عن الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي التي عقدت في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية يوم 31 مايو 2019؛

وإذ يستذكر أيضاً القرارات ذات الصلة الصادرة عن الدورات السابقة لمجلس وزراء الخارجية، بما فيها القرار رقم 46/4-ت ع بشأن قضايا البيئة الصادر عن الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية، التي عقدت في أبو ظبي بالإمارات العربية المتحدة يومي 1 و2 مارس 2019؛

وإذ يأخذ في الاعتبار القرارات الصادرة عن الدورات المتعاقبة للمؤتمر الإسلامي لوزراء البيئة، بما في ذلك الدورة الثامنة التي عقدت في الرباط بالمملكة المغربية يومي 2 و3 أكتوبر 2019، الذي اعتمد ضمن جملة أمور إعلان حول تعزيز الأدوار الثقافية والدينية لحماية البيئة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

وإذ يأخذ في الاعتبار أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المتعلقة بالبيئة التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 2015؛

وإذ يلاحظ مع التقدير الجهود التي تبذلها مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة، بما فيها وإيسيسكو والبنك الإسلامي للتنمية والكومستيك ومركز سيسريك، في تقديم الدعم للدول الأعضاء فيما يتعلق ببناء القدرات والتكنولوجيا، وذلك في المجالات المرتبطة بالبيئة.

وبعد الاطلاع على تقرير الأمين العام عن العلوم والتكنولوجيا والابتكار والتعليم العالي والصحة وقطاعي الموارد المائية والبيئة (الوثيقة رقم: OIC/47-CFM/2020/ST/SG-REP)؛

- (1) يؤكد من جديد التزامه بتنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عن منتديات منظمة التعاون الإسلامي، بما في ذلك الدورة الثامنة للمؤتمر الإسلامي لوزراء البيئة التي عقدت في الرباط بالمملكة المغربية يومي 2 و3 أكتوبر 2019 بشأن حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.
- (2) يشجع الأمانة العامة والمؤسسات ذات الصلة التابعة للمنظمة علىمواصلة عملية تعزيز قدرات ومهارات الدول الأعضاء المرتبطة بالقضايا البيئية، وذلك من خلال تنظيم ورشات عمل ودورات تربوية لدعم جهودها في تنفيذ الالتزامات المتخذة بموجب الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة حول تغير المناخ.
- (3) يدعوا الأمانة العامة والمؤسسات ذات الصلة التابعة للمنظمة إلى تعزيز العمل الإسلامي المشترك في مجال البيئة وإلى تسهيل تقاسم الخبرات وأفضل الممارسات في مجال حماية البيئة والتنمية المستدامة.
- (4) يجدد دعوته للدول الأعضاء لإجراء مشاورات وتنسيق المواقف من أجل معالجة فاعلة للتحديات الناجمة عن تغير المناخ وتدور الظروف البيئية ووضع سياسات بيئية وتصنيص الموارد البشرية والتكنولوجية والاقتصادية اللازمة لهذا الغرض من أجل الإسهام بشكل موحد وجوهري في هذه العمليات.
- (5) يدعوا الأمانة العامة إلى التنسيق والتواصل مع الهيئات والمؤسسات والآليات والمبادرات الدولية ذات الصلة، ومساعدة الدول الأعضاء في المنظمة المعرضة لمخاطر تغير المناخ على تعزيز مهاراتها وقدراتها للحصول على التمويل المتاح للتكيف مع التغيرات المناخية والتخفيض من آثارها.
- (6) يدعو كومستيك إلى إيلاء عناية خاصة لتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة في مجالات مثل حماية البيئة وتغير المناخ والطاقات المتجدددة والتكنولوجيا النظيفة.
- (7) يدعو الأمانة العامة والمؤسسات ذات الصلة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي إلى التعاون بشكل فعال مع الدول الأعضاء لمواجهة تغير المناخ، وذلك وفقاً لمقتضيات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، خاصة وأن دول منظمة التعاون الإسلامي هي من أكثر الدول هشاشة وتتأثراً بتغيرات المناخ المتمثلة في شح المياه وارتفاع درجات الحرارة وتدور الأرضي وارتفاع مستوى سطح البحر والظواهر المناخية القصوى (الفيضانات والأعاصير والتصحر.. إلخ).
- (8) يشيد بالجهود الجارية لتنفيذ هذا القرار ويطلب من الأمين العام رفع تقرير محدث حول تنفيذ هذه التوصيات إلى الدورة المقبلة لمجلس وزراء الخارجية.

القرار رقم ٤٧/٥-ع ت

بشأن

القضايا المتعلقة بموارد المياه

إن مجلس وزراء الخارجية، المنعقد في دورته السابعة والأربعين (دورة: متحدون ضد الإرهاب من أجل السلم والتنمية) المنعقد في نيامي بجمهورية النيجر، يومي 12 و13 ربيع الثاني 1442هـ (الموافق: 28-27 نوفمبر 2020)،

إذ يشير إلى أحكام وثيقة "برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي 2025" الذي يدعو الدول الأعضاء إلى تعزيز التعاون من أجل تنفيذ رؤية منظمة التعاون الإسلامي للمياه وتحقيق الأهداف والغايات المحددة فيها؛

وإذ يأخذ في الحسبان أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وخصوصاً الهدف رقم (6) المتعلق بالمياه والصرف الصحي والغايات المرتبطة به فيما يتعلق بزيادة كفاءة استخدام المياه في جميع القطاعات؛

وإذ يستذكر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 71/222 الذي صدر يوم 21 ديسمبر 2016 والذي أُعلن بموجبه العقد الدولي للعمل "الماء من أجل التنمية المستدامة" 2018-2028؛

وإذ يذكر بأن العقد الدولي للعمل (الماء من أجل التنمية المستدامة 2018-2028) يرمي إلى تعزيز التعاون والشراكة على كل الأصعدة لمساعدة على تحقيق الأهداف والغايات المتفق عليها دولياً والمتعلقة بالمياه، بما في ذلك الأهداف الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ويرجح في هذا الصدد، باعتقاد المؤتمر الدولي الثاني رفيع المستوى حول العقد الدولي للعمل (الماء من أجل التنمية المستدامة 2018-2028) والمقرر تنظيمه في دوشنبه بطاجيكستان من 18 إلى 20 يونيو 2020؛

وإذ يشير إلى البيان الختامي الذي اعتمدته الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي التي انعقدت في مكة المكرمة بال المملكة العربية السعودية يوم 31 مايو 2019؛

وإذ يشير كذلك إلى برنامج منظمة التعاون الإسلامي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار 2026، الذي اعتمدته قمة منظمة التعاون الإسلامي الأولى حول العلوم والتكنولوجيا التي عُقدت في أستانة بكازاخستان يومي 10 و11 سبتمبر 2017؛

وإذ يستذكر جميع قراراته السابقة، بما في ذلك القرار رقم: 46/5-ع ت بشأن القضايا المتعلقة بموارد المياه والذي صدر عن الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية التي انعقدت في أبو ظبي بالإمارات العربية المتحدة يومي 1 و 2 مارس 2019؛

وإذ يستذكر كذلك قرارات الدورات المتعاقبة للمؤتمر الإسلامي للوزراء المسؤولين عن المياه، بما في ذلك الدورة الرابعة التي عُقدت في القاهرة بجمهورية مصر العربية في الفترة من 14 إلى 16 أكتوبر 2018 حيث اعتمدت خطة تنفيذ رؤية منظمة التعاون الإسلامي للمياه؛

وإذ يقر بالجهود التي تبذلها مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة، بما في ذلك الكومسيك والبنك الإسلامي للتنمية والإيسيسكو والمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي ومركز سيسريك، في تعزيز جدول أعمال منظمة التعاون الإسلامي في مجال إدارة موارد المياه؛

وإذ يدرك أن هناك افتقاراً للوسائل المالية الضرورية لتشييد أو تحسين البنية التحتية المطلوبة والمتعلقة بخدمات المياه، مثل توفير المياه، والصرف الصحي، ومعالجة المياه وإدارتها، وضرورة زيادة الاستثمارات العامة والخاصة من أجل حل المشاكل المتعلقة بالمياه داخل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وفيما بينها، وخاصة في الدول الأعضاء الأقل نمواً.

وإذ يؤكد أهمية التعاون بين الدول الأعضاء لتنفيذ رؤية منظمة التعاون الإسلامي بشأن المياه، بما في ذلك التعاون من أجل ضمان الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي؛

وبعد الاطلاع على تقرير الأمين العام عن العلوم والتكنولوجيا والتعليم العالي والصحة وقطاعي موارد المياه والبيئة (الوثيقة رقم: OIC/47-CFM/2020/ST/SG-REP) :

-1 يأخذ علماً بتوصيات الاجتماع الثاني لمجلس منظمة التعاون الإسلامي للمياه الذي انعقد في القاهرة بجمهورية مصر العربية يومي 21 و 22 أكتوبر 2019، ويؤكد التزامه باتخاذ التدابير العملية لمعالجة التحديات التي تواجهها الدول الأعضاء في قطاع المياه.

-2 يقر بأهمية التعاون بين المعاهد المتخصصة بالمياه ومراكز التدريب والبحث في الدول الأعضاء لتسهيل تبادل المعارف والبحوث التعاونية والمارسات المثلثة، ويدعو الأمانة العامة إلى الترتيب لعقد اجتماع لمراكز التميز هذه بالتنسيق مع مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي والدول الأعضاء الأخرى؛

-3 يدعو إلى تفعيل مجموعة حشد الموارد فيما يتعلق بخطة تنفيذ رؤية منظمة التعاون الإسلامي للمياه من أجل حل المشاكل المتعلقة بالمياه في الدول الأعضاء.

- 4 يأخذ علماً بأن الزراعة تظل هي المستهلك الأكبر لموارد المياه العذبة في العالم، وبوجود الحاجة إلى اعتماد نهج متكامل لضمان الأمن المائي وال الغذائي، والإنتاج المستدام للزراعة والطاقة؛ ويدعو مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي الأخرى، بما فيها المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، إلى العمل مع الأمانة العامة لتنظيم أنشطة حملات التوعية العامة وكذلك ورش العمل لبناء القدرات للمهنيين في مجال المياه في الدول الأعضاء.
- 5 يدعو مركز سيسريك إلى إعادة تنشيط موقع على شبكة الإنترنت مختص بالموارد المائية لتسليط الضوء على قصص النجاح ودراسات الحالات وغيرها من المعلومات حول الأنشطة المتعلقة بالمياه التي تقوم بها الدول الأعضاء.
- 6 يدعو جميع الدول الأعضاء إلى المشاركة بنشاط في ورشة بناء القدرات المقترحة بشأن زيادة كفاءة استخدام المياه في الزراعة، والتي تعقدتها المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، وذلك بالتعاون مع الأمانة العامة والكومسيتิก وغيرها من مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة؛
- 7 يدعو الأمانة العامة إلى الانخراط مع الجهات المعنية الأخرى على الصعيدين الإقليمي والدولي لإنشاء آليات مؤسسية للاستفادة من أفضل الممارسات الدولية وفرص بناء القدرات من أجل التغلب على نقص الموارد الفنية الذي تعانيه العديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛
- 8 يجدد دعوته إلى الدول الأعضاء لإعداد واعتماد استراتيجيات وخطط وطنية ومواءمة أنشطتها التنفيذية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمياه، وخصوصاً الهدف رقم (6) وغاياته، وكذلك أهداف العقد الدولي للعمل "الماء من أجل التنمية المستدامة 2028-2018"؛
- 9 يطلب من الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة وشركاء التنمية الدوليين والوكالات المانحة مواصلة زيادة التعاون والمساعدة الفنية من أجل التنفيذ الفعال لرؤية المنظمة للمياه، ووثيقة "برنامج عمل المنظمة حتى عام 2025"، وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المتعلقة بالمياه والصرف الصحي؛
- 10 يؤكد أهمية التسويق الفاعل بين مراكز الاتصال الوطنية في الدول الأعضاء والأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي ومؤسساتها المعنية لتنفيذ رؤية المنظمة للمياه، ويؤكد من جديد طلبه من الدول الأعضاء التي لم تعيّن بعد منسقيها الوطنيين أن تبادر إلى القيام بذلك.
- 11 يشيد بتنظيم حكومة جمهورية مصر العربية لدورة تدريبية للكوادر الشابة في مجال المياه في بلدان المنظمة في مجال الإدارة المتكاملة للموارد المائية في القاهرة في الفترة من 20 إلى 24 أكتوبر 2019.

- 12- يشيد بدور الإمارات العربية المتحدة في تسليط الضوء على قضايا المياه وإيجاد الحلول العالمية المستدامة للمحرومين والمحاجين لها من خلال مؤسسة سقيا الإمارات، ويشيد كذلك بجائزة الشيخ محمد بن راشد العالمية للمياه التي تبلغ قيمتها مليون دولار أمريكي، وتهدف إلى تشجيع المعاهد البحثية في كل أنحاء العالم على إيجاد حلول مستدامة ومنخفضة التكلفة ومبتكرة لمشكلات المياه.
- 13- يشجع مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي والمؤسسات المالية الدولية، بما فيها البنك الإسلامي للتنمية والشركاء الدوليون الآخرون على تنسيق جهودهم لمساعدة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ولا سيما البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة والدول الأعضاء التي تواجه شح المياه، على مواصلة تنفيذ رؤية المنظمة للمياه وأهداف التنمية المستدامة.
14. يعرب عن تقديره البالغ للجهود التي تبذلها بلدان آسيا الوسطى لتعزيز التعاون الإقليمي، بما في ذلك الأنهار العابرة للحدود بين البلدان المشاطئة لتحقيق منافع متبادلة؛
15. يرحب بمبادرة جمهورية أوزبكستان المتعلقة بالبرنامج الإقليمي للاستخدام الرشيد لموارد المياه في آسيا الوسطى.
16. يرحب بالعرض الذي تقدمت به المملكة العربية السعودية لاستضافة الدورة الخامسة للمؤتمر الإسلامي لرؤساء المسؤولين عن المياه في عام 2020، ويدعو الدول الأعضاء إلى المشاركة بنشاط في المؤتمر.
17. يدعو الدول الأعضاء الأمانة العامة والمؤسسات ذات الصلة التابعة للمنظمة إلى المشاركة الفعالة في مداولات المؤتمر الدولي الثاني رفيع المستوى حول العقد الدولي للعمل (الماء من أجل التنمية المستدامة 2028-2018) والمقرر عقده في دوشنبه بطاجيكستان في الفترة من 18 إلى 20 يونيو 2020.
18. يشيد بالجهود الجارية لتنفيذ هذا القرار ويطلب من الأمين العام رفع تقرير محدث حول تنفيذ هذه التوصيات إلى الدورة المقبلة لمجلس وزراء الخارجية.

القرار ٤٧/٦-ع ت

بشأن

أنشطة اللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي (الكومستيك)

إن مجلس وزراء الخارجية، المنعقد في دورته السابعة والأربعين (دوره: متحدون ضد الإرهاب من أجل السلم والتنمية) المنعقد في نيجيريا بجمهورية النيجر، يومي 12 و 13 ربيع الثاني 1442هـ (الموافق: 27-28 نوفمبر 2020)،

إذ يشير إلى القرارات السابقة، بما في ذلك القرار رقم ٤٦/٦-ع ت بشأن أنشطة اللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي (الكومستيك) التي صدرت عن الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية التي انعقدت في أبو ظبي بالإمارات العربية المتحدة يومي 1 و 2 مارس 2019؛

وإذ يستذكر القرارات والتوصيات التي صدرت عن الاجتماعات المتعاقبة للجمعية العمومية للكومستيك، بما في ذلك الاجتماع الخامس عشر الذي عُقد في إسلام أباد باكستان يومي 31 مايو و 1 يونيو 2016؛

وإذ يشيد بالكومستيك لعقد الاجتماع الأول للجنة التوجيهية لأجهزة منظمة التعاون الإسلامي لتنفيذ برنامج عمل المنظمة حول العلوم والتكنولوجيا والابتكار 2026؛

وإذ يشير إلى البيان الخاتمي الذي اعتمده الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي التي انعقدت في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية يوم 31 مايو 2019؛

وإذ يعرب عن تقديره للجهود التي بذلتها الكومستيك من أجل تنظيم "التحدي الأول للروبوتات في منظمة التعاون الإسلامي" في طشقند بأوزبكستان في الفترة من 28 إلى 31 أكتوبر 2019؛

وإذ يعرب كذلك عن تقديره للكومستيك لتشكيل فريق عمل نشط لحفظ الموارد الوراثية النباتية وتعزيزها وتوسيع نطاق عضوية منظمة التعاون الإسلامي داخل "تحالف البيانات الضخمة في مجال التنوع البيولوجي والصحة"؛

وإذ يشيد بحكومة باكستان لدعمها المتواصل والتسهيلات التي تقدمها للكومستيك؛ وبجهود المنسق العام للكومستيك لما يضطلع به على نحو فعال من تنسيق وإدارة لشؤون هذه اللجنة؛

وإذ يعرب عن تقديره للكومستيك لما تبذله من جهود لمساعدة الدول الأعضاء في مجال العلوم والتكنولوجيا، والتعليم العالي، والصحة، والبيئة، والأمن الغذائي والقضايا المرتبطة بالمياه، وذلك عن طريق توفير منح أبحاث وجوائز

الإنجاز للعلماء ومن خلال تنظيم ورش عمل تدريبية وفرق عمل، توفر فرصاً للباحثين من الدول الأعضاء للتفاعل مع العلماء البارزين من الدول المتقدمة وكذلك داخل منطقة منظمة التعاون الإسلامي؛

وبعد الاطلاع على تقرير أنشطة اللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي (الكومستيك) :

- 1) يدعو الكومستيك إلى اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز التنسيق بين الدول الأعضاء ومراكز التميز والمؤسسات الجامعات البحثية في الدول الأعضاء في المنظمة من أجل زيادة البحوث التعاونية وتبادل المعرفة ونقل التكنولوجيا ووضع مبادئ توجيهية للسياسة العامة في هذا الصدد.
- 2) يشيد بالكومستيك لإعدادها خطة تنفيذية شاملة لبرنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حول العلوم والتكنولوجيا والابتكار 2026 التي اعتمدها الاجتماع الأول للجنة التوجيهية لمؤسسات المنظمة الذي عُقد يومي 18 و 19 مارس 2019، ويدعو الكومستيك إلىمواصلة التنسيق مع الدول الأعضاء في المنظمة والأمانة العامة وأجهزة المنظمة الأخرى ذات الصلة للقيام بأنشطة تطبيق أحكام برنامج عمل المنظمة حول العلوم والتكنولوجيا والابتكار 2026.
- 3) يشيد أيضاً بالكومستيك لما تقوم به من تعزيز للتعاون الدولي بين العلماء، وذلك عن طريق توقيع اتفاقيات وتسهيل تبادل الخبراء والمعلومات مع معاهد البحوث الدولية؛ ويدعو الكومستيك إلى تطوير مزيد من الروابط لصالح العلماء والباحثين في الدول الأعضاء.
- 4) يشيد كذلك بالكومستيك لتشجيعها أنشطة البحث والتطوير من خلال توفير منح وجوائز بحثية، ولجهودها في تشكيل فريق عمل معنني ببوابة الكترونية مخصصة للطاقة والطاقة المتعددة في الدول الأعضاء؛
- 5) يدعو الكومستيك إلىمواصلة نشاطها في مجال تنمية الموارد البشرية من خلال عقد ورش عمل مواضيعية وجعل شبكات التواصل الإسلامي أكثر نشاطاً.
- 6) يعرب عن امتنانه العميق لحكومة جمهورية باكستان الإسلامية لدعمها المتواصل والتسهيلات التي تقدمها للكومستيك، ويطلب من الدول الأعضاء الأخرى ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة تقديم الدعم السخي للكومستيك حتى تتمكن من توسيع برامجها في مختلف مجالات العلوم والتكنولوجيا؛
- 7) يطلب من الأمين العام رفع تقرير عن تنفيذ هذا القرار إلى الدورة المقبلة لمجلس وزراء الخارجية.

القرار رقم 47/7-ع ت

بشأن

أنشطة جامعات منظمة التعاون الإسلامي

إن مجلس وزراء الخارجية، المنعقد في دورته السابعة والأربعين (دورة: متحدون ضد الإرهاب من أجل السلم والتنمية) المنعقد في نيامي بجمهورية النيجر، يومي 12 و13 ربيع الثاني 1442هـ (الموافق: 27-28 نوفمبر 2020)؛

إذ يستذكر القرارات ذات الصلة، بما في ذلك القرار رقم: 46/7-ع ت حول أنشطة جامعات منظمة التعاون الإسلامي الصادر عن الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية التي انعقدت في أبو ظبي بالإمارات العربية المتحدة يومي 1 و2 مارس 2019؛

وإذ يشير إلى القرارات التي اعتمدتها الدورات المتعاقبة للمؤتمر الإسلامي لوزراء التعليم العالي والبحث العلمي، بما في ذلك الدورة الثامنة التي عقدت في باماcko بمالي يومي 14 و15 نوفمبر 2016؛

وإذ يشير إلى البيان الخاتمي الصادر عن الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي التي انعقدت في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية يوم 31 مايو 2019؛

وإذ يقر، مع التقدير وعميق الامتنان، بما تقدمه حكومات كل من بنجلاديش وماليزيا والنيجر وأوغندا من دعم ومساعدة دؤوبين لجامعات منظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يعرب كذلك عن امتنانه للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ومؤسساتها ذات الصلة ولغيرها من الجهات المانحة لما تقدمه من دعم ومساعدة بما في ذلك المساهمة في إنشاء الأوقاف ذات الصلة وغيرها من المشاريع المدرة للدخل لهذه الجامعات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يأخذ علماً، مع الارتياح، بالدور المتمامي الذي تضطلع به جامعات منظمة التعاون الإسلامي لتطوير الموارد البشرية في مختلف المجالات؛

وبعد الاطلاع على تقرير الأمين العام عن قطاعات العلوم والتكنولوجيا والابتكار والتعليم العالي والصحة والقضايا المتعلقة بالمياه والبيئة (الوثيقة رقم OIC/47-CFM/2020/ST/SG-REP)؛

(1) يقر بالدور الذي تضطلع به جامعات منظمة التعاون الإسلامي في نشر المعرفة والبحث في المجالات ذات الصلة باحتياجات الدول الأعضاء والمساهمة في تنمية الموارد البشرية في الدول الأعضاء المعنية.

(2) يجدد مناشدته للدول الأعضاء لمواصلة التبرع بسخاء لجامعات منظمة التعاون الإسلامي، بما في ذلك المساهمات في المشاريع الوقفية لهذه الجامعات حتى تتمكن من زيادة تطوير برامجها الأكاديمية وبنياتها التحتية وتلبية احتياجاتها المحددة الأخرى.

(3) يثمن عاليًا المنح السنوية التي يقدمها صندوق التضامن الإسلامي للجامعة الإسلامية في النيجر والجامعة الإسلامية في أوغندا، ويسعى الصندوق على مواصلة تقديم هذا الدعم لهاتين الجامعتين.

الجامعة الإسلامية للتكنولوجيا، دكا، بنجلاديش:

(4) يعرب عن تقديره لحكومة البلد المضيف، جمهورية بنجلاديش الشعبية، لما تقدمه من دعم للجامعة الإسلامية للتكنولوجيا، بما في ذلك المساهمة المالية لبناء المرحلة الأولى من مشروع السكن الجامعي للطلاب وإنشاء القاعات الدراسية الافتراضية.

(5) يجدد دعوته إلى الدول الأعضاء لتسديد مساهماتها الإلزامية الحالية والمتأخرة للجامعة، ويدعو الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة إلى المساهمة بسخاء في صندوق وقف الجامعة الإسلامية للتكنولوجيا وتطوير بنيتها الأساسية.

(6) يشيد بالجهود التي تبذلها الجامعة لتعيين موظفات، بما في ذلك عضوات هيئة التدريس حيث يعد توظيف المرأة معلماً جديداً في تاريخ الجامعة.

(7) يدعو الجامعة إلى نشر المعلومات المتعلقة بالقبول والفرص الأخرى المتاحة في الجامعة حتى يستفيد منها المرشحون المهتمون.

(8) يشيد كذلك باعتماد برنامج الهندسة المدنية لطلاب المرحلة الجامعية الأولى من قبل هيئة اعتماد التعليم الهندسي والفنى في بنجلاديش، ويدعو الجامعة إلى الإسراع بعملية الحصول على الاعتماد للبرامج الأخرى من هيئات الاعتماد المحلية والإقليمية والدولية المختلفة.

(9) يأخذ علماً بإدخال برامج أكاديمية وكليات وشعب جديدة في الجامعة، ويحث الإدارة على تطوير خطتها العامة من خلال إدخال تخصصات جديدة في مجال التكنولوجيا الناشئة والمتطورة وضمان الاستخدام الأمثل لمساحة الأرضي المتاحة لها، مع مراعاة متطلبات "برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي 2025" و"برنامج العلوم والتكنولوجيا والابتكار 2026".

(10) يحث الجامعة على إيلاء مزيد من الاهتمام لإجراء الأبحاث ذات الصلة باحتياجات الدول الأعضاء ونشر نتائج هذه الأبحاث وتعديدها على المستفيدين المحتملين.

(11) يرحب بتعيين أستاذة وقبول طلاب من دول أخرى من الدول الأعضاء، ويحث إدارة الجامعة على زيادة عدد الطلاب المقبولين من الدول الأعضاء الأخرى بما يبرز الطابع الدولي للجامعة.

الجامعة الإسلامية في النيجر:

(12) يشيد بقوة بحكومة البلد المضيف، جمهورية النيجر، لمواصلتها تقديم الدعم والمساعدة للجامعة الإسلامية في النيجر بما في ذلك من خلال تبرعها الإضافي بقطعة أرض تبلغ مساحتها 125 ألف متر مربع لإنشاء مرافق تعليمية للطلاب في الجامعة.

(13) يأخذ علماً، مع الارتياح، باستكمال المرحلة الأولى من مشروع وقف بناء المركز التجاري للجامعة الإسلامية في النيجر (SAY-CENTER) الذي يموله البنك الإسلامي للتنمية من خلال صندوق الوقف، ويدعو الدول الأعضاء إلى التبرع لإنشاء المرحلة الثانية من الوقف.

(14) يكرر طلبه إلى الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة بدعم الجامعة الإسلامية في النيجر بكل السبل الممكنة من أجل تحسين بنيتها التحتية وبرامجها الأكademie ورفاه أعضاء هيئة التدريس بها.

(15) يحيط علماً، مع الارتياح، باستكمال المرحلة الثانية والأخيرة من إنشاء كلية الزراعة، بما في ذلك المختبرات العلمية والمكتبة.

(16) يحيط علماً بالتقدم المحرز في مشروع بناء مجمع الملك عبد الله بن عبد العزيز للطلاب، وذلك بتبرع من مؤسسة الملك عبد الله بن عبد العزيز العالمية للأعمال الإنسانية، وبإشراف من البنك الإسلامي للتنمية حيث من المتوقع الانتهاء من المشروع في يوليو 2020.

(17) يحيط علماً كذلك بالتقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للجامعة الإسلامية في النيجر (2015-2025) التي تهدف إلى تحديث الجامعة بغية تمكينها من بلوغ مستوى مؤسسات التعليم العالي.

الجامعة الإسلامية في أوغندا:

(18) يعرب عن شكره وامتنانه لحكومة البلد المضيف، جمهورية أوغندا، لما تقدمه من دعم متواصل للجامعة الإسلامية في أوغندا، بما في ذلك تقديم ضمان سيادي لقرض البنك الإسلامي للتنمية للمرحلة الثانية والموجه لمساعدة الجامعة على تشييد كلية للهندسة والتكنولوجيا ونزل ومكتبة جديدة.

(19) يشيد بصندوق التضامن الإسلامي لما يقدمه من مساعدة للجامعة الإسلامية في أوغندا بقيمة مليون دولار أمريكي سنوياً.

(20) يشيد كذلك بمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي الأخرى، والمانحين والجهات الخيرية بما في ذلك البنك الإسلامي للتنمية وجامعة لاهور، وباكستان، ومنظمة أطباء عبر العالم، وتركيا، ومركز سيسريك، ووكالة التعاون والتنسيق التركية (تيكا)، ومؤسسة أمل الماليزية، وعائلة حبيب في جدة، ويدعو مؤسسات وجامعات القطاعين العام والخاص إلى النظر في تقديم دعم مماثل للجامعة الإسلامية في أوغندا من أجل الوفاء بمتطلباتها.

(21) يشيد بالجهود المبذولة لتنفيذ مشروع آلية تبادل الخبرات والمعرفة الذي يهدف إلى زيادة قدرات الجامعة الإسلامية في أوغندا في مجال التدريب المهني من خلال تعزيز تدريب المدربين وتوفير التجهيزات والمعدات لتنفيذ برامج تدريب المدربين في المجالات التي تهم المجتمع والسوق على المستوى المحلي وذلك بالتعاون مع كل من مركز سيسريك، والبنك الإسلامي للتنمية، ووكالة التعاون والتنسيق التركية، ومركز الفنون والتدريب المهني التابع لبلدية اسطنبول الكبرى.

(22) يأخذ علما بالتقدم المحرز فيما يتعلق بالتمويل بصيغة الاستصناع الذي قدمه البنك الإسلامي للتنمية بمبلغ 14.58 مليون دولار أمريكي لبناء المرحلة الأولى من المشروع الواقفي الجديد للجامعة الذي سيبني في كمبالا بأوغندا على الأرض التي تبرعت بها الحكومة الأوغندية؛ ويدعو الدول الأعضاء ومؤسسات المنظمة إلى التبرع ببقية المبلغ المطلوب لبناء باقي مباني المشروع الواقفي، وهو 65 مليون دولار أمريكي.

(23) يشيد أيضاً بالتقدم المطرد في بناء المكتبة الجديدة بالجامعة من خلال استخدام مبلغ 973.644 دولار أمريكي الذي تبرعت به المملكة العربية السعودية؛ ويدعو الدول الأعضاء الأخرى لتقديم مساعدات مالية ومادية طوعية لبرنامج تطوير البنى التحتية للجامعة.

(24) يعرب عن التقدير للمملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية وجمهورية نيجيريا الاتحادية لإعارتهم أعضاء هيئة تدريس إلى الجامعة، ويحث الدول الأعضاء الأخرى على النظر في إعارة أعضاء في الهيئة الأكademie للجامعة خاصة في مجالى الطب والهندسة.

(25) يعرب عن الارتياح إزاء الزيادة المطردة في أعداد الطلاب والتواجد في المرافق بالجامعة الإسلامية في أوغندا، ويحث الجامعة على مواصلة جهودها لتوفير فرص تعليمية للمجتمعات المسلمة في الدول الإفريقية الناطقة بالإنجليزية.

(26) يلاحظ الطلب الهائل على المهنيين الطبيين في إفريقيا، ويطلب من الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة من غيرها من الجهات المانحة الأخرى وتقديم الدعم المالي والمادي للجامعة لدعم البرامج

الأكاديمية التي بدأتها مؤخراً والمتمثلة في بكالوريوس العلوم في ميادين التمريض والطب الحيوى والصحة العامة.

(27) يهنىء الجامعة على تخرج الدفعة الأولى من أطبائها، وكذلك على حصولها على ثلات جوائز في مجالات التعليم المختلفة في عام 2019.

(28) يطلب من الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة والمحسنين من الأفراد موافقة تقديم الدعم المالي المستدام إلى الجامعة الإسلامية في أوغندا لتحسين رفاه الموظفين، وكذلك لتمكين الجامعة من اقتناء المرافق التي تحتاجها لتوفير التعليم الجيد لشباب أفريقيا.

الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا:

(29) يشجع الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا على موافقة دعمها للجامعة الإسلامية للتكنولوجيا في دكا والجامعة الإسلامية في أوغندا والجامعة الإسلامية في النيجر.

(30) يطلب من الأمين العام رفع تقرير حول تنفيذ هذا القرار إلى الدورة المقبلة لمجلس وزراء الخارجية.

القرار رقم 47/8-ع ت

بشأن

أنشطة مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي العاملة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والتعليم العالي والصحة والبيئة

إن مجلس وزراء الخارجية، المنعقد في دورته السابعة والأربعين (دوره: متحدون ضد الإرهاب من أجل السلم والتنمية) المنعقد في نيامي بجمهورية النيجر، يومي 12 و13 ربيع الثاني 1442هـ (الموافق: 27-28 نوفمبر 2020)، إذ يشير إلى القرار رقم S&T-46/8 بشأن أنشطة مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي العاملة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والتعليم العالي والصحة والبيئة الصادر عن الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المنعقدة في أبو ظبي بالإمارات العربية المتحدة يومي 1 و2 مارس 2019؛

وإذ يشير إلى البيان الصادر عن الدورة الرابعة عشر لمؤتمر القمة الإسلامي المنعقد في مكة المكرمة في 31 مايو 2019؛

وإذ يشيد بجهود كل من سيسرك والبنك الإسلامي للتنمية والإيسيسكو ومنظمة العلوم والتكنولوجيا والابتكار وأكاديمية العالم الإسلامي للعلوم والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة لإجراء الأنشطة والبرامج المتعلقة ب مجالات العلوم والتكنولوجيا والتعليم العالي والصحة والبيئة؛

مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسيرك)

إذ يعرب عن تقديره للدور الذي يضطلع به سيسرك في مجال تصنيف ومعالجة ونشر الإحصاءات الاجتماعية والاقتصادية لصالح البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، بما في ذلك المؤشرات الرئيسية في مجالات العلوم والتكنولوجيا والتعليم والصحة والبيئة؛

وإذ يعرب كذلك عن تقديره للجهود التي يبذلها سيسرك لإعداد تقارير ودراسات فنية بشأن عدد من القضايا التي تخص الدول الأعضاء وفي مجالات متعددة بما في ذلك القضايا المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا والتعليم العالي والصحة والبيئة والمياه؛

وإذ ينوه ببرامج بناء القدرات وأنشطة التدريب التي يسهر سيسرك على تنظيمها وإجرائها في مجالات التعليم المهني والصحة والبيئة وإدارة الموارد المائية؛

وإذ يحيط علماً بتقرير سيسرك:

1. يعرب عن تقديره لجهود سيسرك في إعداد "تقرير منظمة التعاون الإسلامي حول الصحة" و "تقرير منظمة التعاون الإسلامي حول المياه" و "تقرير التعليم والتقدم العلمي" و "تقرير منظمة التعاون الإسلامي حول البيئة" بشكل دوري باعتبارها وثائق مرجعية بالنسبة للمؤتمرات الإسلامية للوزراء المعنيين بالصحة والمياه والتعليم العالي والبيئة.
2. يعرب كذلك عن تقديره لجهود سيسرك المسخرة لتصميم وإطلاق البوابة الإلكترونية لمنظمة التعاون الإسلامي في مجال الصحة التي تجسد المنصة الرئيسية لتبادل المعلومات المتعلقة بالجهود المبذولة في مجال الصحة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، والميسّرة للتواصل فيما بين المؤسسات الشريكة في إطار تنفيذ برنامج العمل الاستراتيجي لمنظمة التعاون الإسلامي في مجال الصحة.
3. يشيد بالإسهام المنتظم لسيسك في المحافل العالمية المستوى من خلال تقديمها لعرض تمس بعض أبرز القضايا المتعلقة بالصحة بغرض تمكين الأراضية للنقاشات الفنية وحوار السياسات.
4. يعرب عن تقديره لجهود سيسرك المنتظمة لتحديث قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي (OICStat)، التي توفر بيانات لصالح البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي حول عدد من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية بما في ذلك العلوم والتكنولوجيا والتعليم والصحة والبيئة والمياه.
5. تدعو البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ومؤسساتها ذات الصلة للمساهمة والمشاركة بفعالية في مختلف البرامج التدريبية المعنية بالصحة التي ينظمها سيسرك في إطار برنامج ابن سينا لبناء القدرات في مجال الصحة.
6. يشيد بسيسك لمشاركته ومساهمته الفعالة في مشاريع التعاون الفني (Reverse Linkage Projects)، أي مشروع مركز الجامعة الإسلامية بأوغندا للتدريب المهني، ومشروع تنمية قدرات مدينة أفريقيا التكنولوجية في السودان، ومشروع تنمية قدرات مدرسة الطب وعلوم الصحة الملحقة به في جامعة غامبيا، ومشروع الأبحاث المشتركة بين باكستان وتركيا في مجال علم الزلازل.
7. يؤكد على أهمية برامج بناء القدرات وأنشطة التدريب التي يجريها سيسرك على صعيد عدد من المجالات لتلبية الاحتياجات الخاصة للدول الأعضاء، والرامية إلى مطابقة احتياجات وقدرات المؤسسات الوطنية ذات الصلة

العاملة في مجال التعليم المهني والصحة وإدارة الموارد المائية والبيئة من خلال مجموعة من الوسائل، وتدعم الدول الأعضاء للاستفادة من هذه البرامج استقادة كاملة من خلال الرد على الاستبيانات ذات الصلة.

8. يشيد بالجهود التي يبذلها سيسرك لتنفيذ رؤية منظمة التعاون الإسلامي في مجال المياه من خلال تنفيذ برنامج منظمة التعاون الإسلامي لبناء القدرات في مجال إدارة الموارد المائية (Water-CaB) بهدف تيسير تبادل المعرفة والخبرات وأفضل الممارسات في مجال الموارد المائية.

المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسسكو)

إذ يعرب عن تقديره للجهود التي يبذلها إيسسكو في مجالات العلوم والتكنولوجيا والصحة والبيئة؛
وإذ يقر بالجهود التي يبذلها إيسسكو لبناء القدرات في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار في عدد من المجالات الحيوية ذات الصلة المباشرة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول الأعضاء؛

وإذ يرحب بإنشاء الشبكة الإسلامية للبحث والتعليم (PIREN) باعتبارها منصة للتعاون بين العلماء والباحثين والشبكات التعليمية ولتبادل المعرفة والممارسات المثلث ولتحفيز العمل المشترك؛

وبعد الاطلاع على التقرير المقدم من إيسسكو:

1. ينوه بالأدوار المهمة للايسسكو في دعم تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في السياسات ودمجها في المنظمات التربوية بالدول الأعضاء، من خلال اقتراح مبادرات وتنفيذ برامج جديدة تهدف إلى التمكين الفني التخصصي لجهات الاختصاص، بما ييسر لها الاستخدام الأمثل والانجع لهذه التكنولوجيات والارتقاء بجودة الخدمات التربوية وتعديمها في مجال التربية النظمية وغير النظمية، وبرامج حمو الأمية، والتدريب التقني والمهني وتأهيل الشباب، وتعزيز الإنتاج الوطني للمحتويات المعرفية وال الرقمية المعبرة عن الخصوصيات الثقافية للدول الإسلامية.

2. يشيد بجهود إيسسكو في تحسين منظومات التعليم العالي في الدول الأعضاء، ويعرب عن تأييده وتقديره لإطلاق مشروع إيسسكو "تفاهم" لتبادل الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والباحثين بين الجامعات في العالم الإسلامي، وإنشاء "الشبكة الإسلامية للبحث والتعليم (PIREN)" مما يمكن من التماسك وتقريب الجهد في تعزيز التعاون بين الجامعات والمؤسسات البحثية في العالم الإسلامي، ويحث إيسسكو على تعزيز الشراكات بين الجامعات والمدارس المرموقة، وتبادل الخبرات والمعرفة بهدف تعزيز السلام والتفاهم والاحترام المتبادل بين الدول الأعضاء ومع الآخر.

3. يشيد بجهود الإيسيسكو في عقد المؤتمر الإسلامي الثامن لوزراء البيئة (مقر الإيسيسكو، الرباط، أكتوبر 2019) تحت شعار "تعزيز دور العوامل الثقافية والدينية في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة"، بالتنسيق مع الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، حيث صادق على استراتيجية لتعزيز هذه العوامل، اعطى الانطلاقة لبرنامج (العواصم الصديقة للبيئة في العالم الإسلامي)، وخطة العمل للحد من مخاطر الكوارث البيئية في العالم الإسلامي 2020-2022م، بجانب التوصية بمشروع تأسيس الشبكة الإسلامية للعمل البيئي المشترك، ويدعو الدول الأعضاء لمساهمة في تفعيل توصيات هذا المؤتمر وخاصة تفعيل الخطة التنفيذية لاستراتيجية المنظمة في الموضوع ذات الصلة.

4. يشيد بجهود الإيسيسكو في التنسيق مع الجهات الاختصاص في المملكة المغربية لمتابعة الإجراءات العلمية الازمة لإنشاء "الاكاديمية الإسلامية للبيئة والتنمية المستدامة"، كما يشيد بجهود الإيسيسكو في توليهما للأمانة العامة لجائزة المملكة العربية السعودية للإدارة البيئية في اعالم الإسلامي، والسهر على تسليمها في حفل افتتاح المؤتمر الإسلامي الثامن للبيئة.

5. يرحب بمبادرة الإيسيسكو لإنشاء عدد من الجوائز من المتخصصة في مجالات التربية والبحث العلمي والعلوم الإنسانية والاجتماعية والبيئة والاتصال والتطوع، ويشكر المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة على رعاية عدد من هذه الجوائز.

6. يشيد بالجهود التي يبذلها اتحاد جامعات العالم الإسلامي، من خلال إنشاء الكراسي الجامعية ووضع الخطط والاستراتيجيات وتنفيذ الأنشطة والبرامج والمشاريع الهادفة لارتقاء بالتعليم الجامعي، التي اعتمدها المؤتمر العام السابع للاتحاد (الرباط، 13-14 فبراير 2017م)، كما يشيد بدور اتحاد جامعات العالم الإسلامي، في تطوير الشراكة والتعاون مع الجامعات الأعضاء والمنظمات الموازية، من خلال إنجازاته ومبادراته، مما جعله يتبوأ مكانه الخاص في مسيرة العمل الإسلامي الجامعي المشترك.

البنك الإسلامي للتنمية:

إذ يلاحظ مع التقدير التزام البنك الإسلامي للتنمية بتلبية احتياجات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مجال العلوم والتكنولوجيا والتعليم العالي والصحة والبيئة وبرامجه ومبادراتها في هذه المجالات؛

وإذ يعرب عن تقديره للبنك الإسلامي للتنمية لتركيزه على القطاع الصحي، لا سيما في مجال مكافحة الأمراض والأوبئة وتعزيز القدرات البشرية والمؤسسية في مختلف الدول الأعضاء؛

وإذ يقدر الجهود المستمرة التي يبذلها البنك الإسلامي للتنمية لتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال برنامجه الخاص بالتعاون الفني، وعمليات العلوم والتكنولوجيا، فضلاً عن آلية الربط العكسي؛

وإذ يحيط علماً بتقرير الأمين العام عن أنشطة البنك الإسلامي للتنمية في مجالات العلوم والتكنولوجيا والتعليم العالي والصحة والبيئة:

1. يشيد بمبادرة البنك الإسلامي المتعلقة بتوسيع نطاق برنامج التعاون الفني الخاص به عن طريق إدخال آلية الربط العكسي التي تمكن الدول الأعضاء من تبادل الخبرات والمعرفات والتكنولوجيا والحلول فيما بينها بهدف بناء القدرات المحلية في مجال مواجهة التحديات الإنمائية، مع تقاسم تكلفة المشروع؛ ويحث الدول الأعضاء على أن تقترح على آلية الربط العكسي للبنك مشاريع من خلال قناة البنك الرسمية في البلدان المعنية.
2. يثمن جهود ومبادرات البنك الإسلامي للتنمية لتعزيز العلوم والتكنولوجيا والابتكار في البلدان الأعضاء، بما في ذلك تمويل المشاريع، وبرامجها المتخصصة للتعاون التقني والعلوم والتكنولوجيا، ورسم خرائط مراكز الموارد.
3. يحيط علماً بقدرات مراكز الموارد التي حددها البنك الإسلامي للتنمية، ويحث الدول الأعضاء على الاستفادة من قدراته وخبراته في مواجهة تحديات التنمية المحلية.
4. يكرر دعوته إلى البنك الإسلامي للتنمية لمساعدة الدول الأعضاء في تحسين مستوى التعليم من خلال تخصيص المزيد من المنح لمشاريع بناء القدرات والمشاريع الإنمائية.
5. يطلب من البنك الإسلامي للتنمية أن يواصل تعاونه مع الصندوق العالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والمalaria وغيرها من الشركاء الوطنيين والإقليميين والدوليين في مكافحة الأمراض والأوبئة وتعزيز النظم الصحية.

* * * * *

قرار رقم ٩-٤٧ ع ت

بشأن

توحيد جهود مكافحة عواصف الرمال والغبار في بعض الدول الأعضاء

إن مجلس وزراء الخارجية، المنعقد في دورته السابعة والأربعين (دوره: متحدون ضد الإرهاب من أجل السلم والتنمية) المنعقد في نيامي بجمهورية النيجر، يومي 12 و13 ربيع الثاني 1442هـ (الموافق: 27-28 نوفمبر 2020)،

إذ يشير إلى أهداف ومبادئ ميثاق منظمة التعاون الإسلامي التي تطالب الدول الأعضاء بالسعى لحماية البيئة والمحافظة عليها؛

وبعد الاطلاع على "برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي 2025" الذي يدعو الدول الأعضاء إلى تنسيق سياساتها وموافقها البيئية في المحافل الدولية المعنية بالبيئة درءاً للآثار السلبية لهذه السياسات على تتميتها الاقتصادية؛ وبرنامج منظمة التعاون الإسلامي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار 2026، الذي وضع المسائل المتعلقة بالبيئة وتغير المناخ ضمن الأولويات؛

وإذ يستذكر كذلك المادة الثالثة من الإعلان الإسلامي حول التنمية المستدامة الذي صادق عليه المؤتمر الإسلامي لوزراء البيئة المنعقد في جدة خلال الفترة من 10 إلى 12 يونيو 2002، حيث نصت على أن البيئة هبة من الله ودعت جميع الأفراد والمجتمعات للاهتمام والنهوض بها؛

وبعد الاطلاع على قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم: A/RES/70/195 بعنوان "مكافحة العواصف الرملية والترابية"، ورقم: A/RES/71/219 بعنوان "مكافحة العواصف الرملية والترابية"، ورقم: A/RES/72/225 بعنوان "مكافحة العواصف الرملية والترابية"، ورقم: E/ESCAP/RES/72/7 بعنوان "التعاون الإقليمي لمكافحة العواصف الرملية والترابية في آسيا والمحيط الهادئ"، وقرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة رقم: UNEP/EA.2/RES.21 بشأن العواصف الرملية والترابية؛

وإذ يأخذ بعين الاعتبار الآثار السلبية المترتبة على الجفاف الشديد والطويل الأمد وتداعيات تغير المناخ، التي تمثل في عواصف الرمال والغبار في بعض الدول الأعضاء؛

وإذ يأخذ في الاعتبار كذلك التقرير النهائي للاجتماع الرابع للمكتب التنفيذي الإسلامي للبيئة الذي يدعو، من جملة أمور أخرى، السلطات المعنية في الدول الأعضاء إلى مضايقة جهودها وتحسين التنسيق بينها من أجل التصدي للتحديات الجديدة التي فرضها تغير المناخ وتدهور الوضع البيئي، بما في ذلك التصحر؛

وإذ يستذكر القرار رقم: 9/46-ع ت بشأن توحيد جهود مكافحة عواصف الرمال والغبار، الصادر عن الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية التي انعقدت في أبو ظبي بالإمارات العربية المتحدة يومي 1 و 2 مارس 2019؛

وإذ يرحب بمبادرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن البرنامج الإقليمي لمكافحة عواصف الرمال والغبار، بما في ذلك الاجتماع الوزاري الذي عقد في نيروبي يوم 21 فبراير 2013، والاجتماع الفني الذي عقد في أبو ظبي يومي 6 و 7 مايو 2013 وشارك فيه ما يزيد عن خمسين بلداً، ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة ومنظمات إقليمية ومشاركون آخرون؛

وإذ يرحب كذلك بتنظيم وزارة الغابات وشؤون المياه بالجمهورية التركية لورشة العمل الدولية حول العواصف الرملية والتربوية التي عقدت في إسطنبول في الفترة 23 إلى 25 أكتوبر 2017 بالتعاون مع سكرتارية اتفاقية الأمم المتحدة المعنية بمكافحة التصحر، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية؛

(1) يعرب عن القلق إزاء الموجة غير المسبوقة من عواصف الرمال والغبار والخسائر الجسيمة التي لا تزال تسببها في المناطق الصحراوية في الدول الأعضاء في كل من آسيا وأفريقيا.

(2) يرحب بالتحالف الدولي لتعزيز تنسيق الأنشطة المتعلقة بالعواصف الرملية والتربوية، الذي أطلقه مؤتمر الأطراف الرابع عشر لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (6 سبتمبر 2019).

(3) يأخذ علماً بالمؤتمرات الدوليين الأول لمكافحة العواصف الرملية والتربوية، الذي عُقد في العاصمة الإيرانية طهران خلال الفترة من 3 إلى 5 يوليو 2017، بالتعاون بين وكالات الأمم المتحدة؛ ويشيد بما تقوم به الجمهورية الإسلامية الإيرانية من عمل لمحاربة العواصف الرملية والتربوية.

(4) يدعو جميع الدول الأعضاء المتضررة في المناطق الصحراوية في آسيا وأفريقيا إلى الانخراط في حوار فيما بينها على نحو جاد وبناءً من أجل حل هذه المشكلة بالشكل الملائم.

(5) يشيد بمشاركة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في المشروع الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن تحفيز الإجراءات التعاونية لمكافحة تدهور الأراضي والعواصف التربوية، في إطار مبادرة البرنامج الإقليمي

لمكافحة العواصف الرملية والتربوية التي ينفذها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ويشجع الدول الأعضاء الأخرى في منظمة التعاون الإسلامي على الانضمام إلى المشروع الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

(6) يشيد أيضاً بجهود الحد من العواصف الرملية والجفاف في دول المنطقة وذلك تحت مظلة برنامج وضعه المنظمة العالمية للأرصاد الجوية في سياق الحد من آثار تغير المناخ؛

(7) يؤكد من جديد دعمه وضع آلية إقليمية جماعية للتوعية وإنشاء شبكة الإنذار المبكر وإدارة المخاطر من أجل تمكين الدول المتضررة من مواجهة المشكلة بشكل مناسب.

(8) يدعو جميع الآليات والمؤسسات الدولية والإقليمية المعنية بالبيئة، ومنها المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية، لمعالجة هذه القضية معالجة جادة وسريعة، وحشد مواردها الفنية والمالية لمساعدة البلدان المتضررة.

(9) ينوه بتعاون الجمهورية الإسلامية الإيرانية مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ودائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة في عقد مؤتمر دولي حول مكافحة العواصف الرملية والتربوية، وذلك خلال الفترة من 3 إلى 5 يوليو 2017، استناداً إلى قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة.

(10) يدعو الدول الأعضاء إلى الإسهام في إعادة تشجير المناطق الصحراوية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي واتخاذ إجراءات صارمة ضد الاجتثاث الجائر للأشجار وحرائق الغابات.

(11) يدعو كذلك الوكالات المتخصصة في منظمة التعاون الإسلامي، مثل البنك الإسلامي للتنمية، لاتخاذ جميع التدابير اللازمة لصياغة مشاريع ملموسة بهدف مساعدة الدول المتضررة وتمكينها من تجاوز الآثار الكارثية لهذه الظاهرة.

(12) يقرر إبقاء هذه المسألة قيد البحث والدراسة.

قرار رقم 47/10-ع ت

بشأن

موقع سيمي بالاتينسك للتجارب النووية سابقاً واليوم العالمي لمناهضة التجارب النووية وإعادة تأهيل منطقة بحر الآرال

إن مجلس وزراء الخارجية، المنعقد في دورته السابعة والأربعين (دوره: متحدون ضد الإرهاب من أجل السلم والتنمية) المنعقد في نيامي بجمهورية النيجر، يومي 12 و13 ربيع الثاني 1442هـ (الموافق: 27-28 نوفمبر 2020)،

إذ يأخذ في الاعتبار القرار رقم: 64/35 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن "اليوم العالمي لمناهضة التجارب النووية"، والقرار رقم: 63/279 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن التعاون والتنسيق الدوليين من أجل إعادة التأهيل البشري والإيكولوجي والتنمية الاقتصادية في منطقة سيمي بالاتينسك في كازاخستان؛

وإذ يأخذ في الحسبان الوثيقة الرسمية رقم: A/68/686 الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بعنوان "برنامج تدابير القضاء على آثار تجفيف بحر الآرال ومنع كارثة المنظومة البيئية في منطقة بحر الآرال"؛

وإذ يستذكر القرار رقم: 33/4 - ع ت بشأن قضايا البيئة الصادر عن الدورة الثالثة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية والذي يطلب من البنك الإسلامي للتنمية والمؤسسات الخيرية في الدول الإسلامية استكشاف السبل والوسائل اللازمة لوضع برنامج خاص لدعم منطقتي بحر الآرال وسيمي بالاتينسك بالتنسيق مع البرامج الدولية والإقليمية والوطنية القائمة؛

وإذ يعرب عن بالغ القلق إزاء العواقب الناجمة عن المشاكل الإيكولوجية لبحر الآرال وموقع سيمي بالاتينسك للتجارب النووية سابقاً؛

وإذ يحيط علما أنه بمقتضى المرسوم الرئاسي لرئيس جمهورية كازاخستان، نور سلطان نازاربايف، الصادر في 29 أغسطس 1991، أغلق موقع سيمي بالاتينسك للتجارب النووية بعد استخدامه خلال الفترة الممتدة من 1949 إلى 1991 حيث شهد إجراء 456 تجربة نووية؛

وإذ يقر أن موقع سيمي بالاتينسك للتجارب النووية سابقاً يظل مصدر قلق بالغ لказاخستان بالنظر إلى ما له من آثار خطيرة وطويلة الأمد على حياة وصحة سكان المنطقة وعلى البيئة؛

- (1) يجدد دعوته الدول الأعضاء إلى إحياء اليوم العالمي لمناهضة التجارب النووية في 29 أغسطس، وذلك بهدف زيادة الوعي بالآثار الناجمة عن تفجيرات تجارب الأسلحة النووية.
- (2) يؤكد على أهمية تنفيذ البرنامج الثالث لحوض بحر الآرال خلال المؤتمر التساري للمانحين الذي عقد يوم 9 ديسمبر 2010 في ألماتي بكازاخستان فيما يتعلق بحماية البيئة.
- (3) يعرب عن دعمه لأنشطة الصندوق الاستثماري للأمن البشري لمنطقة بحر آرال تحت رعاية الأمم المتحدة، والذي يهدف إلى تطوير التعاون الدولي وحشد الأموال من مجتمع الجهات المانحة لتنفيذ مشروعات هادفة لتحسين البيئة والوضع الاقتصادي والاجتماعي في منطقة بحر آرال؛
- (4) يقدر عالياً تنفيذ البرنامج المشترك لأوزبكستان والأمم المتحدة بعنوان "بناء قدرات المجتمعات المتضررة من كارثة بحر الآرال من خلال صندوق الأمن البشري متعدد الشركاء لبحر الآرال"، والذي يهدف إلى تحسين رفاه السكان من خلال توفير مصادر دخل إضافية وتحسين منظومة الرعاية الصحية وتطوير البنية الأساسية.
- (5) يرحب بالترتيبات التي اتخذها مجلس قادة الدول الأعضاء المؤسسين للصندوق الدولي الإنقاذ بحر الآرال الذي انعقد في تركمانباشي بتركمانستان يوم 24 أغسطس 2018، حيث دعا المجلس إلى التعاون بين الدول الأعضاء في الصندوق في مجال إدارة الموارد المائية؛
- (6) يعرب عن دعمه لمبادرة جمهورية أوزبكستان المتعلقة بإعلان منطقة بحر آرال منطقة لابتكارات والتكنولوجيات البيئية، ويرحب بمقترن جمهورية أوزبكستان المتعلقة باعتماد قرار خاص خلال الدورة 75 للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن إعلان منطقة بحر آرال "منطقة لابتكارات والتكنولوجيات البيئية"؛
- (7) يدعوا الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والجهات المانحة إلى الانخراط بشكل فاعل في تنفيذ البرامج/المشاريع المستهدفة في منطقة بحر آرال وموقع سيمي بالاتينسك للتجارب النووية سابقاً، وتوفير المساعدة التقنية والمالية الالزامية لتنفيذ مشاريع استثمارية محددة؛
- (8) يطلب من الأمين العام تقديم تقرير عن تنفيذ هذا القرار إلى الدورة المقبلة لمجلس وزراء الخارجية.

قرار رقم 47/11-ع ت

بشأن إحياء الذكرى السنوية 1150 لميلاد أبي نصر الفارابي

إن مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته السابعة والأربعين (دوره: متحدون ضد الإرهاب من أجل السلم والتنمية) في نيمامي بجمهورية النيجر، يومي 12 و13 ربيع الثاني 1442هـ (الموافق: 27-28 نوفمبر 2020)،

إذ يؤكد مجدداً الالتزام بالمبادئ والأهداف الواردة في ميثاق منظمة التعاون الإسلامي، وخاصة فيما يتعلق بإشاعة التعاليم والقيم الإسلامية والتراص الإسلامي وتعزيزها وصونها وتطوير العلوم والتكنولوجيا وتشجيع البحث والتعاون فيما بين الدول الأعضاء في هذه المجالات؛

وإذ يأخذ في الحسبان الإسهام الكبير للعالم والفيلسوف العظيم، أبو نصر الفارابي، في تطوير العلوم والطب والتعليم والثقافة والذي يشكل تراثه إرثاً حضارياً للعالم برمتها،

وإذ يأخذ في الاعتبار أن إحياء ذكرى ميلاد هذا المفكر الشرقي العظيم، أبو نصر الفارابي، ستقام برعاية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونيسكو) عام 2020 وعلى الصعيد العالمي؛

وإذا يدرك أهمية التعميم والنشر الواسع النطاق للتراث العلمي والموسوعي الغني لأبي نصر الفارابي، والذي يجب ألا يقتصر فقط على أوساط الشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، بل يجب أن يعم بقية أرجاء العالم من أجل تحفيز الأبحاث حول أعماله العلمية، وهو ما يتواافق مع التوصيات الواردة في أجندة منظمة التعاون الإسلامي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار لعام 2026 التي أقرتها القمة الإسلامية الأولى حول العلوم والتكنولوجيا التي انعقدت في نور سلطان بجمهورية كازاخستان يومي 10 و11 سبتمبر 2017:

1. يرحب بمقترن جمهورية كازاخستان المتعلقة بإحياء الذكرى السنوية 1150 لميلاد العالم والفيلسوف العظيم، أبي نصر الفارابي، في إطار منظمة التعاون الإسلامي.
2. يقر بأن التعريف بالإنجازات العلمية الرائعة للعالم والفيلسوف العظيم، أبي نصر الفارابي، في أوساط الشباب في الدول الأعضاء في المنظمة يشكل خطوة مهمة في ترسیخ التفكير النقدي والاستدلال والبحث القائم على

الأدلة والتي تشكل شرطاً لازماً لتحقيق التطور العلمي والتكنولوجي والابتكار في العالم الإسلامي، وفقاً لما نصت عليه خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار لعام 2026.

3. يدعوا الدول الأعضاء إلى الانضمام إلى كازاخستان في إحيائها لهذه الذكرى، وذلك من خلال القيام بتدابير عدّة من جملتها تنظيم برامج تشمل سائر أرجاء بلدان منظمة التعاون الإسلامي وأخرى دولية لإبراز الإنجازات العلمية لأبي نصر الفارابي، ويدعو الأمانة العامة للمنظمة ومؤسساتها ذات الصلة، وخاصة منها اللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي (كومستيك) إلى العمل مع حكومة كازاخستان في تنظيم وتنفيذ النشاطات ذات الصلة داخل الدول الأعضاء في المنظمة.

* * * * *